

## التحديات الاجتماعية والثقافية في الولاية الثانية

سالي محمود عاشور

مدرس العلوم السياسية، بالمركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنايئة.

ويواجه المجتمع المصري حاليًا عددًا من التحديات الاجتماعية والثقافية والتي يتوجب على مؤسسة الرئاسة - مع بداية الولاية الثانية - وضعها في مقدمة أولوياتها للتعامل معها مثل الحراك الاجتماعي السلبي، تحسين إدارة ملف الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة، عمل منظمات العمل الأهلي، إصلاح منظومتي التعليم والصحة، الزيادة السكانية، الطلاق والتفكك الأسري، بالإضافة إلى غياب المؤسسات الثقافية وانتشار العديد من القيم السلبية والفكر المتطرف والنزوع إلى العنف واللجوء للمخدرات والمسكرات كوسيلة للهروب من الواقع، وعدم تحمل المسؤولية.

### - الحراك الاجتماعي السلبي:

قبيل اعتماد موازنة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ تم التأكيد على أن الإجراءات الاقتصادية والتشافية التي سوف تطبقها الحكومة سوف يتم توزيع أعبائها على جميع طبقات المجتمع لتخطي الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري وتضمنت بنود الموازنة العامة خفضاً لدعم الوقود، وضع حد أقصى للأجور، ضريبة ٥٪ على ما يزيد على مليون جنيه سنويًا من الدخل، ضريبة على توزيعات أرباح البورصة، وضرائب على العقارات، ولكن مع التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات قامت الحكومة بخفض الدعم عن الوقود بينما تجاوزت باقي الإجراءات، فالضريبة على الدخل الذي يتجاوز مليون جنيه

تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية في الثامن من يونيو عام ٢٠١٤ وشهدت فترة ولايته الأولى اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك البدء في تنفيذ عدد من المشروعات القومية التي تهدف إلى النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المصري.

وقد أشار الخطاب الرئاسي على مدى السنوات الأربع الماضية إلى أن أعباء تلك القرارات والإجراءات سوف تتحملها فئات المجتمع جميعها دون استثناء، ومع بداية فترة الولاية الأولى ثارت العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تراكمت وتفاقت عبر السنوات الفائتة، واستدعت علاجًا جذريًا عاجلاً، وبالرغم من التنبؤ بأن سبل علاج تلك المشكلات سوف يستغرق الكثير من الوقت والموارد ومن الممكن أن تشتد وطأتها على الفئات الأكثر ضعفًا وهشاشة في المجتمع، إلا أنها كانت حتمية ومن دونها لن ينهض المجتمع ويخرج من عثرته. وهنا وجد النظام السياسي نفسه أمام تحدي كبير فيما يتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين الإجراءات الإصلاحية المتخذة والتعامل مع تبعيات تلك الإجراءات والتي عادة ما تظهر في شكل مشكلات اجتماعية مما يتطلب التعامل معها بشكل سريع وفعال وإلا مثلت تحديًا قويًا وربما عرقلت الجهود الإصلاحية المتبتغاة.

أكبر وتجنّب الطبقة الوسطى التأثيرات والأعباء الشديدة للحيلولة دون انتقالها إلى الطبقة الأدنى، مع التأكيد أن دور الدولة في هذه المرحلة يجب ألا يقتصر على تقديم خدمات فقط بل والعمل على إحداث تغيير نوعي للشرائح الدنيا في المجتمع.

- إدارة ملف الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة:

سعت الدولة إلى تبني سياسية اجتماعية تعمل على علاج مشكلة الفقر بشكل عام، وكذلك تنفيذ برامج حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والهشة، ومنها على سبيل المثال:

■ تشكيل لجنة بناء وإدارة القاعدة القومية لشبكات الأمان الاجتماعي بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٤٣ لسنة ٢٠١٥ والتي تهدف - من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية - الوصول إلى تصنيف الأسر المصرية من حيث احتياجاتهم لخدمات الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم الحكومي، وتوفير آليات استهداف المستحقين واستبعاد غير المستحقين لخدمات الدعم الحكومي وبرامج الحماية الاجتماعية، وتوفير بيانات كافية لمتخذي القرار فيما يتعلق بسياسات الدعم المستقبلية، وتوزيع موازنات الدعم بشكل عادل على الأسر المصرية، وتوفير آليات التقييم والمراقبة لبرامج الحماية وخدمات الدعم الحكومية.

■ إطلاق برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية والذي يستهدف إنشاء رقم تعريفى واحد وبيانات أساسية موحدة للمواطن والمستثمر مؤمنة التبادل بين الجهات الحكومية، ويوفر معلومات دقيقة ومحدثة تساعد متخذي القرار وذلك من خلال قواعد البيانات القومية وربطها ببعضها البعض.

■ استهداف الفئات الأشد فقرًا والأكثر هشاشة من خلال تنفيذ وتحسين عدد من البرامج التي تستهدف دعم الفئات الأكثر فقرًا مثل برنامج تكافل وكرامة من خلال الدعم النقدي المشروط، أو برنامج دعم الغذاء «التموين»، وبرنامج التغذية المدرسية.

وهنا يجب التشديد على أن التخطيط لتطبيق السياسة الاجتماعية في مصر عمومًا وبرامج الحماية الاجتماعية

سنويا جرى التراجع عنها وتم تخفيض الحد الأقصى للضريبة على الدخل من ٢٥٪ إلى ٢٢,٥، أما ضرائب البورصة فتم تأجيل تطبيقها، والحد الأقصى من الأجور تم تفرغها تمامًا من أي مضمون، وفقدت الضريبة العقارية معناها وضعف عائدها كنتيجة للتعقيدات الإدارية. وواكب ذلك أيضًا ظهور أزمة شديدة في توفير العملة الصعبة وارتفاع في سعر الدولار أمام الجنيه، مما استدعى الحكومة في نوفمبر ٢٠١٦ إلى تحرير سعر صرف الدولار واتخاذ قرار «التعويم».

وقد نتج عن هذا أن شهد الاقتصاد المصري ارتفاعًا غير منضبط في أسعار السلع والخدمات كنتيجة لخفض الدعم على الوقود وتطبيق قرار التعويم، تلاها ارتفاع شديد في معدلات التضخم وتأثرت بشدة الطبقتين الوسطى والفقيرة وشهد المجتمع المصري تدهورًا في مستويات المعيشة، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للعديد من الصناعات والتي وصلت في بعض الحالات إلى التوقف عن الإنتاج، والاستغناء عن بعض العمالة مما زاد من معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر.

صاحبت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال الأربعة سنوات الماضية تأثيرات مباشرة على كافة الطبقات الاجتماعية، ولكن نظرًا لاختلاف القدرة الاستيعابية لكل طبقة تفاوتت نتائج هذا التأثير. فالمتنمون للطبقة الغنية كان لديهم القدرة على استيعاب تلك الآثار بشكل أكبر، ولكن الطبقتين الفقيرة والمتوسطة كان التأثير أكبر وأشد، فقد تضاعفت أسعار الوقود وارتفعت أسعار استهلاك الكهرباء والمياه والغاز والمواصلات العامة، وتم فرض ضرائب على الاستهلاك وصاحب ذلك أيضًا ارتفاع غير مسبوق وغير متوقع في نسبة تضخم الأسعار، مما أدى إلى تغيير في أنماط استهلاك تلك الطبقتين وربما أدى استمرار التأثيرات التراكمية إلى حراك اجتماعي سلبي، بحيث انتقلت العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الأدنى أي الطبقة الفقيرة.

وهنا يجب على النظام السياسي في فترة الولاية الثانية أن يراجع السياسة الاجتماعية التي تبناها وأن يولي اهتمامًا أكبر وأن يأخذ في الاعتبار أهمية إيجاد آليات وأدوات وإجراءات أكثر فعالية لتجنب الحراك الاجتماعي السلبي، والعمل على توزيع أعباء الإصلاح الاقتصادي على الطبقة الغنية بشكل

## أولويات الفترة الرئاسية الثانية

دورًا مهمًا في معالجة بعض المشكلات والتحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع المصري. فالجمعيات الخيرية والخدماتية والتي تنتشر في محافظات مصر تقدم المساعدات الاجتماعية (النقدية والعينية) والخدمات للأسر الفقيرة، والجمعيات التنموية تتنوع مجالات عملها فيما بين التعليم والصحة والإقراض والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتدريب المهني وبرامج التمكين. وقد تأثر عمل عدد كبير من تلك الجمعيات خلال العام ٢٠١٧ بشكل ملحوظ وخاصة تلك

الجمعيات التي يمثل « التبرع النقدي » من الأفراد جزءًا كبيرًا من مواردها، وطبقًا لتصريحات بعض العاملين في تلك المنظمات فالنسبة الأكبر من الأفراد المنخرطين في التبرع لتلك الجمعيات هم من أعضاء الطبقة الوسطى والتي تأثرت كثيرًا بالإجراءات الإصلاحية وربما أدى ذلك إلى انخفاض شديد في مبالغ التبرعات الخاص بهم أو حتى توقفها تمامًا. وقد أشار مؤشر العطاء العالمي ٢٠١٧ تراجع ترتيب مصر من حيث حجم التبرعات المالية للمركز العاشر بعد المائة مقابل المركز السادس والتسعين في مؤشر العطاء العالمي ٢٠١٦.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية في مصر بشكل عام والتي تحتاج تدخل الدولة وهي:

■ عدم وجود تكامل وتنسيق بين عمل تلك الجمعيات والخطة التنموية للدولة وبما يخدم المجتمع ككل.

■ استهداف نفس الفئات وفي كثير من الأحيان نفس الأفراد وهو الأمر الذي لا يتيح الوصول لأكثر عدد من المستفيدين، وذلك نتيجة لعدم وجود قواعد بيانات للمستفيدين وعدم مشاركة قواعد البيانات تلك مع أي من الجهات الحكومية أو غير الحكومية.

■ عدم وجود تنسيق بين أنشطة وبرامج ومشروعات تلك الجمعيات الأهلية وبعضها البعض، وملاحظة تكرار نفس الأنشطة والبرامج والمشروعات. وفي أحيان أخرى قد تختار الجمعيات أنواعًا من الأنشطة والبرامج والمشروعات التي لا تتناسب مع احتياجات بعض الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

كما جاء قانون الجمعيات الأهلية الجديد رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، ليشير الكثير من المخاوف حول مستقبل عمل

خصوصًا لم يتسم بالتكاملية المطلوبة بين مكونات وبرامج تلك السياسة من ناحية وبين الفاعلين المختلفين القادرين على القيام بدور وإنجاح تلك السياسة وبرامجها من ناحية أخرى، مثل التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتي تهدف إلى حماية الطبقة الفقيرة وتنميتها ومحاولة النهوض بأفرادها إلى طبقة اجتماعية أعلى ودمجهم في عملية التنمية الشاملة عبر برامج متنوعة تكمل بعضها البعض لتحقيق تنمية شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

كما يتسم التطبيق الفعلي لتلك السياسات بوجود الكثير من الأخطاء التي تسببت في بعض الأحيان في رفع مستوى عدم رضا المواطنين عن تلك البرامج بل وتشكيكهم في جدية خطاب الدولة في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال:

■ برنامج التغذية المدرسية عانى من الكثير من المشكلات بسبب سلسلة الإمداد وكذلك جودة الوجبات المقدمة والتي أدت إلى صدور قرارات بوقف البرنامج في عدد من المحافظات.

■ حصول الآلاف من غير المستحقين على معاش تكافل وكرامة، ومعاش الضمان الاجتماعي.

■ استمرار حصول أعداد كبيرة من غير المستحقين لدعم الغذاء «التموين».

وربما يرجع السبب الرئيسي في هذا إلى عدم استكمال قاعدة البيانات القومية، ضعف قدرات العاملين في العديد من أجهزة الدولة، غياب آليات التقييم والمتابعة الفعالة، وتفشي الكثير من مظاهر الفساد وغياب أدوات المحاسبة الرادعة والتي تسمح بالتلاعب للحصول غير المستحقين على معاشات الضمان الاجتماعي والدعم النقدي المشروط، ودعم الغذاء.

### - عمل منظمات العمل الأهلي:

رغم أن قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كان محل انتقاد كثير من العاملين في المنظمات الأهلية، إلا أن هذا لم يمنع زيادة أعداد المنخرطين في العمل الأهلي، ففي عام ٢٠١٧ وصل عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشهورة إلى ٤٧٥٨٠. وتعمل أكثر من ثلثي تلك الجمعيات في مجالات التنمية المحلية والمساعدات الاجتماعية والخدمات الثقافية والعلمية والدينية. وتلعب المنظمات الأهلية باختلاف أنواعها

الدولة دون أية نتائج إيجابية وكذلك العمل على إحداث تنمية إقليمية متوازنة للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية غير المنضبطة والعمل على إيجاد قنوات شرعية ومقننة لتسهيل عمل المصريين في الخارج لتجنب الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

#### - الطلاق والتفكك الأسري:

الطلاق ظاهرة لها نتائج سلبية على الأسرة، التي يعتبرها المجتمع أساس النظام الاجتماعي، وأشار الرئيس السيسي في أكثر من مناسبة إلى تعبير «تآكل نسيج الأسرة المصرية» للدلالة على مدى التراجع في تماسك هذه الأسر، حيث شهد المجتمع المصري ارتفاع نسبة الطلاق في مصر من ٧٪ إلى ٤٠٪ خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وقد أسهم ذلك في ارتفاع معدلات ونسب المرأة المعيلة في مصر لأكثر من ثلث حجم الأسر المصرية، وزيادة عدد أطفال الشارع، وكذلك المتسربين من التعليم، وارتفاع حالات إدمان المخدرات والمسكرات والكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى. وعلى الدولة أن تعمل على دراسة مسببات الطلاق ووضع حلول عاجلة لها ووضع برامج متخصصة لتخفيف الآثار السلبية الناتجة عنه، بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور مكاتب الاستشارات الأسرية الموجود حاليًا والتي تحتاج إلى التطوير لتقديم خدمات فاعلة للمتزوجين عليها.

#### - إصلاح منظومتي الصحة والتعليم:

عانى كل من قطاع الصحة والتعليم تدهورًا شديدًا على مدار العقود الماضية، وقد وصل التدهور الحد الذي توجب معها اتخاذ إصلاحات جديّة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية للمواطن المصري، إذا ما كان هناك رغبة حقيقية للنهوض بالمجتمع المصري اقتصاديًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا.

والاهتمام بالصحة العامة والتعليم يمكن اعتباره حجر الأساس ومكونًا مهمًا من مكونات السياسة الاجتماعية للدولة المصرية، وقد أُلزم دستور ٢٠١٤ الحكومة بإنفاق نحو ١٠٪ من الناتج المحلي على قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي على أن يكون نصيب قطاع الصحة ٣٪ من الناتج الإجمالي. ولكن بسبب استمرار خطة التقشف الحكومية، لم تلتزم الحكومة بتخصيص الحد الأدنى اللازم دستوريًا للإنفاق الحكومي على الصحة وعلى التعليم في

الجمعيات الأهلية، خاصة في ظل تأخر صدور اللائحة التنفيذية للقانون والتي لم تصدر رغم قرب انتهاء المدة المقررة لصدورها وهي عام من صدور القانون.

#### - الزيادة السكانية والسياسات السكانية:

يزداد عدد السكان بشكل متسارع، وبالرغم من تبني مصر على مر السنوات السابقة للعديد من سياسات تنظيم الأسرة، لم تنجح الجهود الحكومية من خلال سياسات تنظيم الأسرة في الحد من الزيادة السكانية الهائلة، وقدر تعداد ٢٠١٧ عدد السكان بـ ٩٤٧٩٨٨٢٧ نسمة بالداخل، ٩,٤ مليون نسمة بالخارج. وتتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يصل عدد سكان مصر إلى ١٥٠ مليون نسمة، وبحلول عام ٢١٠٠، قد يصلوا إلى ٢٠٠ مليون.

وتُعد الزيادة السكانية من أهم التحديات التي تواجه النظام السياسي خاصة بالنظر إلى كثافة المراكز السكانية. وعلى الرغم من أن مساحة الأرض في مصر تبلغ حوالي مليون كيلومتر مربع، ولكن نظرًا لعدم قدرة السياسات العامة على مر العقود الفائتة على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، نتج عن ذلك فجوة كبيرة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة وبين المناطق الريفية والحضرية وكانت النتيجة الحتمية ازدياد معدلات الهجرة من الريف للحضر وما نتج عنها من انتشار ظواهر أخرى مثل الأحياء العشوائية والمهن الهامشية فالسكان يتركزون في ٨٪ فقط من المساحة الكلية، في دلتا النيل وعلى طول نهر النيل، مما يجعل مدن مصر من بين أكثر المدن ازدحامًا في العالم. وتؤدي الزيادة السكانية المستمرة إلى:

- الضغط على بعض المحافظات والمدن والمراكز الحضرية المصرية لتوفير خدمات مثل الإسكان والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم لقاطنيها.
- تعرض الأراضي المنتجة الصالحة للزراعة للضغط للحصول على كميات متزايدة من المحاصيل الغذائية، مما يؤدي إلى تفاقم النقص في المياه بسبب الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية.

والمطلوب من النظام السياسي خلال فترة الولاية الثانية اتخاذ قرارات أكثر صرامة فيما يتعلق بقضية الزيادة السكانية ومراجعة كافة السياسات السكانية وكذلك برامج تنظيم الأسرة الحالية والتي تلتهم جزءًا لا بأس به من ميزانية

## أولويات الفترة الرئاسية الثانية

■ إنشاء المجلس التنفيذي للتعليم الفني والتدريب المهني والذي أنشئ بموجب قرار رئاسي رقم ٧٠٦ لسنة ٢٠١٤ بهدف إيجاد مظلة موحدة للتخطيط والتنسيق لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني بمؤسسات الدولة التعليمية. كما تم استحداث وزارة للتعليم الفني والتدريب المهني بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ ، ونظمت بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١٥ ، إلى أن تم دمج وزارة التعليم والتعليم الفني في وزارة واحدة بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ .

وجاء تعداد مصر ٢٠١٧ ليتضمن بعض الأرقام حول التعليم في مصر والتي تمثل تحديًا جديدًا للرئاسة خلال الأعوام الأربعة القادمة و إنذارا بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح نظام التعليم في مصر خصوصًا وللنهوض بالمجتمع عمومًا، فعلى سبيل المثال:

■ نسبة الأمية ٨, ٢٥٪ بين سكان مصر ارتفعت النسبة بين الإناث ٨, ٣٠٪ بالمقارنة بالذكور.

■ ٨, ١٨٪ حاصلين على مؤهل أقل من المتوسط.

■ بلغت نسبة المتسربين من المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية ٣, ٧٪، كما أن ٨, ٢٦٪ لم يلتحقوا بالتعليم مطلقًا.

وفي ضوء تلك الأرقام وما سبق أن ذكر في تقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنشائية للألفية لعام ٢٠١٥ الصادر عن الأمم المتحدة بأن ٣٥٪ من الأطفال المصريين في المدارس لا يعرفون القراءة والكتابة، فهذا يؤكد على أن نظام التعليم المدرسي في مصر غير قادر على إعداد الطلاب للتعليم العالي والتدريب المهني، وبالتالي إعدادهم لدخول سوق العمل.

وبالنظر إلى خطوات الحكومة المتخذة على أرض الواقع نجد أنه بالرغم من أن تخفيض الدعم التدريجي على الوقود، كان الهدف منه تخصيص بعض الأموال التي تم توفيرها للبرامج الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية. إلا أن إعادة تخصيص الموارد هذه لم يكن لها تأثير على قطاع التعليم، واستمر انخفاض الإنفاق الحكومي للتعليم، وتزامن ذلك مع إعلان وزير التعليم طارق شوقي عن مجموعة من الإصلاحات الطموحة لمنظومة التعليم والذي

موازنة ٢٠١٦ / ٢٠١٧ و ٢٠١٧ / ٢٠١٨. وتواجه الدولة تحديًا كبيرًا للعمل على توفير المخصصات المالية لقطاعي التعليم والصحة طبقًا لما ورد في دستور ٢٠١٤.

### الصحة

وبإلقاء نظرة سريعة حول الإجراءات المتخذة في هذا المجال، لا يمكننا القول إنه خلال فترة الولاية الأولى استطاعت الحكومة المصرية تنفيذ ما نص عليه الدستور، وقد جاءت موازنة العام الجاري ٢٠١٧ / ٢٠١٨ بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف، بل شهد الإنفاق على القطاع الصحي تراجعًا، فنسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٣٤, ١٪ مقابل ٤٣, ١٪ في موازنة ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

وقد شهد الشهر الأخير من العام ٢٠١٧ صدور قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل، وسوف تواجه الرئاسة تحدي الدفع لتسريع تطبيق هذا القانون وإعماله وتفعيله ومتابعة تنفيذه عن كثب إذا ما رغبت في اتخاذ خطوات فعلية من شأنها إصلاح منظومة الصحة وما يترتب على ذلك من شعور المواطن المصري بتحسين الخدمات الصحية المقدمة له قبل انتهاء الفترة الثانية للرئاسة - والمفترض أن تحدث كنتيجة لتطبيق القانون- خاصة وأن الحكومة مازالت تعمل حاليًا على محاور التطبيق التنفيذي لقانون التأمين الصحي، كما شرعت في اتخاذ بعض الخطوات بشأن تطبيق القانون الجديد، مثل إعداد تشكيل الهيئات الثلاث المنصوص عليها في القانون وهي هيئة التمويل، والرقابة، والرعاية الصحية، ولكنها مازالت تناقش الآليات المقترحة لمتابعة التطبيق العملي للقانون، سواء من حيث مراجعة أسعار الخدمات، أو متابعة تجهيز وحدات الرعاية الصحية، أو متابعة الجودة، فضلاً عن النواحي المالية، وإعداد قواعد البيانات، ويمكن المنظومة.

### التعليم

أُخذت العديد من الإجراءات خلال فترة الولاية الأولى والتي استهدفت النهوض بمنظومة التعليم عمومًا فعلى سبيل المثال:

■ تم تشكيل لجنة تطوير مناهج التعليم، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠١٥ والتي تختص بوضع آليات لمراجعة التعليم الجامعي ووضع خطة شاملة لتقييم المناهج وتطويرها وتحديثها.

كما يسود المجتمع المصري أيضاً انتشار بعض القيم الثقافية السلبية حول قضايا أساسية مثل التعليم الفني والمهني والوظائف المهنية والترويج لفكرة العمل المكتبي وكذلك استمرار ثقافة العمل الحكومي (الميري)، والنظر بدونية لبعض المهن وتفضيل البطالة والتردد على المقاهي عن امتهان بعضها.

هذا بالإضافة إلى ظهور والترويج للأفكار المتطرفة (دينية أو اجتماعية) - والتي عادة ما تكون من مدخل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع - والتي تقدم حلولاً متطرفة لتلك المشكلات بالحث على النزوع إلى العنف والتصرفات الحادة. وكذلك ازدياد ثقافة اللامبالاة والاستسهال والفهلوة، وعدم تحمل المسؤولية والهروب باستخدام المخدرات والمسكرات.

ويتوجب على الدولة أن تولي اهتماماً أكبر بالمؤسسات الثقافية (مثل قصور الثقافة) برفع كفاءة العاملين بها والتركيز على المخرجات الثقافية وإبعادها عن التعقيدات البيروقراطية والتي تسببت إما في الإغلاق التام لتلك المؤسسات أو استمرار تواجدها كمباني وموظفين دون القيام بالعمل المنوط به، والعمل على إتاحة الكتب ذات المحتوى الجيد للجميع وتوفيرها في المكتبات العامة والنظر في إعادة فكرة المكتبات المتنقلة، ودعم أسعار الكتب. هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آليات وحلول للتعامل مع المحتويات المسفة والهابطة للقنوات التليفزيونية والإذاعية الرسمية والفضائية والمسلسلات وأفلام السينما، ودعم ومساعدة النماذج الجيدة وحثها على تقديم المزيد من المحتويات الهادفة.

يصعب تحقيقها من دون توفير التمويل اللازم، خاصة وأن مصر كانت ومازالت تخصص مبالغ متواضعة للتعليم مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة. كما أن إصلاح منظومة التعليم يتطلب العمل على محاور متعددة في نفس الوقت مثل تطوير المناهج، النهوض بوضع العاملين في مجال التعليم، وزيادة عدد المدارس.

#### - التحديات الثقافية:

وبالنظر لمجمل التحديات الاجتماعية السابق الإشارة إليها نجد أن البعض منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغياب الثقافة لدى قطاعات عريضة من المجتمع المصري، خاصة في ظل عدم اضطلاع المؤسسات الثقافية في مصر بالدور المنوط بها، فالملاحظ الغياب التام للمؤسسات الثقافية المسؤولة عن تنمية ورفع ثقافة المواطنين وخاصة الشباب والنشء. فالكثير من الأسر التي ينشغل فيها الوالدان بتوفير المتطلبات الأساسية ومع ضعف نظام التعليم وعدم وجود مؤسسات ثقافية فاعلة، أصبحت القنوات الفضائية، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والسينما هي الرافد الأساسي للثقافة لدى النشء والشباب وأصبح التعرض لقدر كبير من محتوى القنوات الفضائية، والإنترنت، والسينما والتي يطغى عليها مشاهد العنف والتحدي، الإدمان، الخمر، والانفلات الأخلاقي والإغراء، سبباً رئيساً في اكتساب الشباب والنشء - وحتى الكبار في كثير من الأحيان - قيماً ثقافية هي في كثير من الأحيان خارجة عن التقاليد والآداب وغير مقيدة بالروابط الاجتماعية التقليدية من أسرة أو مدرسة.